المشكلات النظرية والمنهجية فى العلوم الإنسانية (علم الإجتماع نموذجا)

د. كمال عبد الحميد الزيات
أستاذ علم الاجتماع المتفرغ
كلية الآداب – جامعة القاهرة
فرع بنى سويف

مشكلة المنهج فى علم الإجتماع:

تعد النظرية أحد العناصر الأساسية للمعرفة العلمية فى علم الإجتماع، وهذا يعنى أن هناك إختلافا جوهريا بين النظرية السوسيولوجية والنظرية العلمية فى مجال العلوم الطبيعية. فالنظرية العلمية تتضمن كل جوانب المعرفة العلمية المطلوبة. بينما تعتبر النظرية السوسيولوجية جزءا من المعرفة العلمية المطلوبة.

ويتحدد بناء المعرفة العلمية فى مجال علم الإجتماع حول تحديد الإطار المنهجى والمشكلات النظرية التى ترتبط بتفسير الظواهر الإجتماعية، فيما يعرف ببناء المنهج التجريبى والنظرية السوسيولوجية. فالنظرية والمنهج توأمان لا ينفصلان فى بناء المعرفة العلمية حيث يتضمنان أجراء مجموعة من التجارب التى تفسر العوامل المترابطة فى تحديد نمط العلاقات بين الظواهر بعضها ببعض.

ويتخذ المنهج العلمى فى التفسير والتحليل إطارا منهجيا عاماً يبدأ بوضع الفروض حول طبيعة العلاقات الترابطية بين الظواهر فى حالة تطورها وثباتها خلال مرحلة الدراسة والبحث. ويكون هدف النظرية تفسير العلاقات المترابطة بين الظواهر من وجهه نظر معينة تتطابق مع النتائج التى تسفر عنها التجربة وبيان مدى اتفاقها مع طبيعة العلاقات المرئية المشاهدة فى الواقع.

وتهدف النظرية إلى التنبؤ بشكل العلاقات بين الظواهر فى المستقبل الأمر الذى يكسبها خاصية تعبر عن مضمون النظرية وإتجاهها بالبحث نحو التكامل.

يعنى هذا أن خطوات التحليل المنطقى فى تفسير الظواهر الإجتماعية يعتبر من أكثر المناهج شيوعاً، حيث تحدد مجال المعرفة الإنسانية فى البحث عن مدى ترابط

المنهج التجريبى ببيان النظرية التى تشخص الظاهرة عن طريق بناء العلاقات العامة التى تترابط معها من حيث تعبيرها عن مجموعة من الظواهر المجددة، وتفسير مدى التداخل والترابط بين المعانى والمفاهيم العلمية فيها، والنظر إلى إمكانية التنبؤ بوضع الظاهرة مستقبلاً فى إطار تطبيقى محدد.

وبناء على ذلك تكون التجربة الإجتماعية مجالا لتفسير الإطار التراكمى لثقافة المجتمع الذى يتطلب التفسير والتحليل لكل من هذه الجوانب بطريقة أكثر عمقا بإعتبار أن البحث العلمى يهدف إلى تفسير مجموعة من الظواهر فى الواقع الملموس، وهذه الظواهر تمثل وحدة متكاملة فى التنظيمات غير الرسمية بهدف إيجاد التكامل بين الفروض العلمية والواقع الملموس بواسطة النظرية.

والمعرفة العلمية لا تكفى بتفسير الظواهر فقط، وإنما تتجه إلى التنبؤ بشكل حدوثها والبحث عما ورائها من علاقات وروابط مستندة كامنة لإختبارها والتوصل إلى نتائج قد تنفى النظرية أو إعادة صياغتها من جديد لتكون أكثر كفاءة وتأثيرا وأكثر بساطة.

ونعرض لهذا الموضوع من حيث:

- الوضع الراهن للعلوم الإنسانية.
- محاولة حل مشكلة العلوم الإنسانية.

الوضع الراهن للعلوم الإنسانية:

بذل العلماء فى القرن العشرين جهوداً كبيرة ساهمت فى تقدم المنهج العلمى فى مجال العلوم الإنسانية بعد أن تحددت موضوعاتها وتعريف ظواهرها ووضع مفاهيمها ومصطلحاتها، وتمثل ذلك فى استخدام التحليلات الرياضية وخاصة فى المسائل الإقتصادية، واستخدام المقاييس السوسيوميترية والسيكوميترية فى بحوث ودراسات علم النفس وعلم الإجتماع والدراسات التربوية. وأستخدمت أدوات بحثية جديدة كإستمارة الاستبيان والإستبار (البحث بالمقابلة)، ودليل المعلومات. وذلك فى ضوء تطبيق مناهج البحث فى العلوم الإنسانية وأهمها المنهج التجريبى والمنهج المقارن والمنهج التاريخى والإحصائى وغيرها.....

ولقد تطورت هذه الأساليب العلمية خاصة بعد ظهور الحاسب الآلى الذى أمكن للعلماء من خلاله التوصل إلى نتائج بحوثهم بسهولة ويسر عن طريق تهذيب البيانات الميدانية وإجراء المعادلات الرياضية وتحليلها، واستخدام العلماء أساليب المنهج الكمى فى دراسة الظواهر الإقتصادية والإجتماعية القابلة للتكميم، كما استخدموا المنهج الكيفى فى دراسة الظواهر الثقافية الغير قابلة للتكميم على أسس أكثر علمية عما كان سائدا من قبل وذلك بإستخدام مناهج التفسير الكيفى مثل منهج دراسة الحالة وتحليل المضمون وغيرها.....

وأدت هذه التطورات إلى تقدم العلوم الإنسانية بدرجة تقترب من العلوم الطبيعية وتنافسها بما حدا بعلماء الغرب إلى التشكيك فى قدرة العلوم الإنسانية على مواكبة التقدم العلمى فى مجال العلوم الطبيعية وعبر عن هذا الإتجاه الفيلسوف الوجودى (هوسرل) عام 1938 فى كتابه (أزمة العلوم الإنسانية) حيث حاول التأكيد على إستحالة العلوم الإنسانية على أن تشق طريق العلوم الطبيعية فى حركة تقدمها، وقدم منهجا عرف بالفلسفة الظاهراتية (الفينومولوجيا) بهدف إزالة الهوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية عن طريق توثيق العلاقة بين الباحث وموضوع البحث لضمان الصدق والحياد والموضوعية حيث أن العلوم الإنسانية ترتبط بالبعد الإنسانى والتصورات العقلية بدرجة أكبر من التجربة الحسية.

وارتبط تطوير المنهج العلمى فى مجال علم الإجتماع بظهور الإتجاهات النقدية المعاصرة والتى تمثلت فى حركتين أساسيتين هما:

1- حركة الإحياء الإثنوميثودولوجى (منهجية الجماعة).

2- حركة إحياء النظرية التفاعلية الرمزية.

واتجه بعض نقاد النظريات الإجتماعية المعاصرة إلى وضع مجموعة من البدائل النظرية لتحل محل النظريات التقليدية التى انتشرت فى المجتمعات الغربية وخاصة نظرية (تالكوت بارسونز) فى الفعل الإجتماعى والأنساق الإجتماعية / الثقافية.

ونعرض بإيجاز إلى الملامح الأساسية التى تميزت بها كل من هاتين الحركتين:

1- حركة الإحياء الإثنوميثودولوجى.

يعد الإتجاه الإثنوميثودولوجى أحد البدائل التى طرحها (هارولد جارفنيكل) عام 1967 حيث حاول وضع إتجاه جديد علم الإجتماع فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتحدد ملامح هذا الإتجاه بإهتمامه بدراسة الحياة اليومية التى يعيشها الناس فى المجتمع، وكيفية مشاركة كل فرد يعيش فى هذه الحياة للأنشطة التى يمارسها أفراد المجتمع من خلال المواقف الإجتماعية المختلفة وعرف هذا المنهج بمنهجية الجماعة حيث يعتمد على محاولة الكشف عن القواعد والطقوس التى تحكم تفاعل أفراد الجماعة بعضهم مع بعض فى حياتهم اليومية. واكتشاف مظاهر السلوك التفاعلى الرشيد بين الأفراد والجماعات. وهذه الظواهر العقلانية الرشيدة حددها (جارفنيكل) فى أربعة عشر مجالاً من السلوك الرشيد تتمثل فى الآتى:

1- عندما يصنف الفرد الأشياء أو الناس أو يقارن بينهما.
2- عندما يوازن الفرد بين الأمور الهامة فى حياته.
3- عندما يبحث الفرد عن أساليب تحقيق أهدافه.
4- عندما يحلل الفرد النتائج المترتبة على سلوكه.
5- عندما يستخدم الفرد خطة معينة يسير عليها فى حياته.
6- عندما يقدر الفرد قيمة الوقت.
7 - عندما يتنبأ الفرد بالأحداث المستقبلية.
8- عندما يختار الفرد بين الأشياء والقرارات الهامة.
9- عندما يستخدم الفرد معايير معينة للإختيار.
10- عندما يطابق الفرد بين الغايات والوسائل على أسس عقلانية.
11- عندما يتجنب الفرد الوقوع فى الخطأ.
12- عندما يحدد الفرد الهدف بوضوح فى حد ذاته.
13- عندما يطابق الفرد بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية.
14- عندما يميز الفرد بين الأشياء التى تساعده على تحقيق الهدف.

وفى ضوء هذه المحددات الأساسية لملامح المنهج الاثنوميثودولوجى يتضح الفرق بينه وبين المنهج التجريبى من بحث أن هذا المنهج يهدف إلى فهم الأفراد من

خلال تفاعلهم مع الآخرين، وبإختلاف مستوياتهم الثقافية وأوضاعهم الإجتماعية.

ولقد أطلق «جارفينكل» مصطلح المنظر العملى على الفرد العادى ومصطلح المنظر العلمى على الباحث العلمى. ورأى أن المنظر العملى إذا كان يسلك سلوكاً رشيداً فإن المنظر العلمى هو الذى يحدد الهدف بوضوح ويطابق بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية، ويتجنب الوقوع فى الخطأ. وكلاهما يستخدم المنهج التوثيقى فى تسجيل المشاهدات التى تعتبر مؤشرات لأنماط السلوك فى الحياة اليومية.

ويتضح من ذلك أن المنهج الإثنوميثودولوجى يعد منهجاً شبه تجريبى لإعتماده على تمثيل أدوار تفاعلية بين جماعة من الباحثين فى عرض مواقف واقعية فى المجتمع ومواجهة رد الفعل عليها وتسجيل ردود الفعل نحو هذه المواقف.

ويؤكد «جارفينكل» على أهمية النمهج التوثيقى وشبه التجريبى ورفض الأساليب الكمية والرياضية والاختيارات والاستبيان رفضا تاماً.

وفى نفس هذا الإتجاه حاول (هوسرل) التأكيد على إستحالة العلوم الإنسانية أن تشق طريق العلوم الطبيعية فى حركة تقدمها، ووضع منهجا جديداً عرف بالفلسفة الظاهراتية مطوراً به منهج جارفينكل - الفينومولوجى لدراسة ظواهر العلوم الإنسانية بهدف إزالة الهوة بينها وبين العلوم الطبيعية. وذهب إلى أن هذه الهوة كامنة فى طبائع الحياة والأشياء وهى ليست مشكلة لأنها ترتبط بالبعد الإنسانى والتصورات العقلية بدرجة أكبر من الجوانب الحسية، ولإزالة هذه الهوة يكون من الضرورى توثيق العلاقة بين الباحث وموضوع البحث لضمان الصدق والحياد والموضوعية.

وهذا المنهج الذى وضعه (هوسرل) يرفض الحتمية ورؤية الإنسان خاضعاً لسلطة العوامل الوراثية والإجتماعية التى تحدد سلوكه والعمل على تأكيد حرية الإنسان وتفرده وقدرته على تشكيل واقعه الإجتماعى.

ولعل هذا المنهج قد ذاع أنتشاره فى النظريات الإجتماعية المعاصرة ومناهج البحث الإجتماعى كما ذاع أيضا فى مجال نظريات وبحوث علم النفس بوجه عام وعلم النفس الإجتماعى بوجه خاص.

ونستخلص من ذلك أن الإتجاه الفينومنولوجى قد هدف إلى تفادى الأخطاء

المنهجية التى وقعت فيها العلوم الإنسانية بمحاولة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على الظواهر الإنسانية. وتمثل ذلك عند علماء الإجتماع الوضعيين وعلماء النفس السلوكيين، فهو منهج يقترب من تحليل الظواهر الثقافية بدرجة أكبر من تحليل المعرفة الحسية التى وصل إليها التقدم العلمى فى مختلف المجالات فى العلم المعاصر. وهذا ما يفسر سبب التخلف النسبى للعلوم الإنسانية فى القرن العشرين.

وفى هذا الصدد نعرض بإيجاز إلى موقف كل من المدرسة السلوكية والمدرسة الوضعية الإجتماعية فى تفسير ظواهر العلوم الإنسانية وعلى الأخص علمى النفس والإجتماع.

1- موقف المدرسة السلوكية:

لقد سيطر منطق العلم التجريبى بصورته الكلاسيكية الميكانيكية الحتمية على كل مدارس علم النفس المتمثلة فى الإتجاهات السلوكية التقليدية والحديثة ويتضح ذلك فى الإعتبارات الآتية:

أ- إقتصرت المدرسة السلوكية على دراسة الوقائع الملاحظة فحولت مصطلحات العله والمعلول والفعل ورد الفعل إلى المثير والإستجابة القابلة للملاحظة ثم التعميم الإستقرائى وأكدت على أن التجريب المعملى هو فقط الذى يؤدى إلى نتائج يعتمد عليها.

ب- أهملت المدرسة السلوكية التفكير والمعرفة الذهنية، الأمر الذى أدى إلى جعلها تعجز عن تفسير الظواهر الشديدة التعقيد والتى لا يمكن أخضاعها للتجربة المباشرة. وجعلت من الإنسان عنصراً سلبياً خاضعاً لعوامل البيئة والوراثة.

ج- لم تتمكن المدرسة السلوكية وخاصة علماء النفس الإجتماعى من تفسير السلوك الإجتماعى لإعتمادهم على الوصف التجريبى، كما أنهم لم تكن لديهم الجرأة لاثاره قضايا فى علم النفس السلوكى حيث اقتصروا على دراسة السلوك الإنسانى فى المواقف الإجتماعية المختلفة وهى المواقف التى تخضع لها تجاربهم المعملية.

ولقد كان من نتيجة عجز المدرسة السلوكية فى مسايرة التطور العلمى، وإعتمادها على المناهج الكلاسيكية الميكانيكية، حدوث انقلاب عليها من جانب

مدرسة علم النفس المعرفى الذى ظهر فى الستينات من القرن العشرين مستفيداً من إيجابيات العلم المعاصر، وخاصة استخدام نظريات الذكاء الآلى متمثلا فى الحاسبات الآلية وتوظيفها لحل المشكلات السيكولوجية على نطاق عام للتطلع إلى آفاق المستقبل.

2- موقف المدرسة الوضعية الإجتماعية:

تبلورت النظريات المعاصرة فى الوضعية الإجتماعية حول تفسير المجتمع على أساس وظيفى، فرفضت التفسيرات الغائية الآلية التى تفسر الظواهر على أساس مبدأ العليه، واتجهت نحو تفسير الأحداث والنظم الإجتماعية بالنظر إلى الدور والوظيفة التى تؤديها كل منها.

فلقد نظرت الوظيفية إلى المجتمع بإعتباره يتكون من أجزاء – كل جزء يؤدى وظيفة داخل النسق الكلى للمجتمع – وقد تبدوا هذه الوظائف مستقلة كل منها عن الأخرى من ناحية الشكل، ولكنها فى الواقع تكون مترابطة متناسقة منطقياً، ويمكن التعرف على هذا الترابط المنطقى بواسطة الملاحظة.

وتزعم هذا الاتجاه فى الفكر الأنثروبولوجى (رادكليف بروان) و«مالينوفسكى» واستخدمت الوظيفة كمنهج للبحث العلمى فى دراسات علم الإنسان. وتطور هذا المنهج عند علماء الإجتماع فى القرن العشرين فى نظريات «تالكت بارسونز» و«روبرت ميرتون» و«أنتونى جدنجز» و«سير رايت ميللز» وغيرهم.....

وبذلك تجلت أعمال علماء الإجتماع فى الربط بين مفهوم الوظيفة ومفهوم البناء Function & Structure حيث أطلق على هذه النظريات بالبنائية الوظيفية كنظرية كبرى. وأتخذت إطاراً عاماً للتفسير العلمى لظواهر المجتمع ونظمه ومشكلاته فى محاولة لإمكان التوصل إلى علم طبيعى لدراسة المجتمعات الإنسانية على نفس الأسس التى تسير عليها مناهج البحث العلمى فى مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية، والعمل على إمكانية تطبيق هذا المنهج على دراسة الظواهر القانونية والسياسية والإقتصادية والدينية..... وغيرها.

وفى ضوء هذه الإعبارات هل يمكن القول أن الوظيفة البنائية فى علم الإجتماع المعاصر قد أستطاعت الوصول إلى مرتبة التفسير العلمى المقنن منطقياً؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن إثارة القضايا الجدلية الآتية فى إطار النقد ونقد النقد الدائر بين علماء الإجتماع المعاصرين بمختلف أتجاهاتهم الفكرية:

أ- من الملاحظ أن النظرية الوظيفية قد ساهمت إلى حد كبير فى وصول علم الإجتماع إلى مرحلة التفسير المنطقى المقنن، ولكنها لم تتمكن من التوصل إلى درجة الدقة الكامنة للتقنين المنطقى فى دراسة ظواهر المجتمع نتيجة لظواهر الخلل الناتج عن التحيز الأيديولوجى لتفسير الوقائع الإجتماعية، فهناك من الاتجاهات التى تفسر الظواهر الإجتماعية على أساس محافظ وأتجاهات أخرى تفسرها على أساس ليبرالى وغيرها من الإتجاهات يفسرها على أساس راديكالى.

ب- من الملاحظ أيضاً أن ظواهر الصراع الأيديولوجى فى الفكر الإجتماعى المعاصر قد تناول مشكلة النظام الإجتماعى من حيث الثبات والتغيير والتطور والتقدم والتفاعل بين الأفراد والجماعات . وهذا ما عبرت عنه أهم الإتجاهات الفكرية لنظريات علم الإجتماع المعاصر وأهمها نقد النظريات الكلاسيكية التقليدية للمدرسة الوظيفية عند الرواد الأول (كونت - دوركايم - ماكس فيبر) . وهذه النظريات فشلت فى تناول مشكلة التغيير الإجتماعى وظواهر الصراع والتفكك وتأكيدها على النظام القيمى المعيارى لنماذج السلوك الإنسانى هذا من جانب، ومن جانب آخر قامت النظريات الماركسية والراديكالية لتؤكد على ظواهر التغير الإجتماعى وتغالى فى تفسير التغيير على أساس ضرورة الضورة من أجل إحداثه ورفض الإتجاهات المحافظة التى تنادى بالثبات والاستقرار والتغير التلقائى التدريجى.

ج- ولقد ظهرت نظريات جديدة تحاول التوفيق بين الإتجاهات المحافظة والإتجاهات الراديكالية، وتمثلت فى فكر المدارس الأنثروبولوجية المعاصرة التى تزعمها «ليفى ستراوس» ونظريات المدرسة التفاعلية الرمزية التى تزعمها «هربرت ميد» ونظريات التبادل الإجتماعى والتى تزعمها «بيتريلاو» - وكذلك الإتجاهات البنيوية المعاصرة فى الدراسات الفينومونولوجية عند «جارفنكل» و«هوسرل» والتى عرفت بمنهجية الجماعة كما سبق الإشار إلى ذلك. وهى الدراسات التى اهتمت بدراسة نظم معيشة الإنسان والمشكلات التى يواجهها فى حياته اليومية وأختلافها بالزمان والمكان.

د- وعلاوة على هذا ظهرت الاتجاهات النقدية بين المدارس الفكرية المختلفة كل منها يحاول البرهنة على أوجه القصور فى كل اتجاه بالنسبة للآخر ليبرهن على الأيديولوجية المنهجية فى البحث العلمى وقدره هذا الإتجاه على تفسير الظواهر الإجتماعية بالنسبة لقدرة الإتجاهات الأخرى.

وفى ضوء هذه القضايا الجدلية تتحدد اشكالية المنطق النسبى لمشكلة العلوم الإنسانية من حيث افتقارها للتقنين المنطقى السليم والدقيق الذى يجعلها نظرية علمية بمنطق العلوم الطبيعية.

2- حركة الأحياء للنظرية التفاعلية الرمزية:

لقد ظهرت التفاعلية الرمزية فى أعمال «تشارلز كولى» "C.H.Cooley" وجورج هربرت ميد "G.H.Mead" وهربرت بلومر "H.Blumer" حيث يحاول أنصار هذا الإتجاه أن يضعوا أنفسهم محل الآخرين بهدف التعرف على أفكارهم ومشاعرهم حيث يرون أن الناس يتصرفون طبقاً لتفسيرهم لمعانى عالمهم الإجتماعى.

ويذهب أنصار التفاعلية الرمزية إلى أن الذات هى الأساس الأول للتفاعل، حيث أن كل فرد يحمل داخله معانى للأشياء الخارجية التى يتأثر بها ويتفاعل معها سواء كان هذا الشئ مادياً أو معنوياً، أو تصورياً وهذه المعانى تظهر بصورة تلقائية أثناء عملية التفاعل.

وتتكون المعانى فى الذات الإنسانية من خلال عملية التنشئة الإجتماعية حيث يتعود الفرد على المعانى والرموز السائدة فى مجتمعه، وهذه المعانى تندمج فى ذاته وتسيطر عليه وتصبح رموزاً توجه سلوكه فى المواقف المختلفة بحيث يوحد الفرد بين ذاته وذوات الآخرين.

وعندما تندمج النحن فى الذات يتحول السلوك الفردى إلى سلوك إجتماعى أو أفعال مشتركة تتمثل فى كل مظاهر الحياة الإجتماعية التى يعيشها بوجه عام، والمجتمع على هذه الصورة هو كل جماع الناس وأفعالهم عن طريق المعانى الرمزية التى يفسر بها الأفراد الأشياء المحيطة بهم بحيث تعبر هذه المعانى عن الشعور بالنحن أى بالجمعية.

ولا يعنى ذلك أن التفاعلية الرمزية تلغى الذات والشخصية الفردية لتؤكد فكرة الجمعية ودمج الذات فى الجماعة، وإنما يفسر أنصار هذا الإتجاه أن هذه الروح الجمعية ليست قهرية مفروضة على الذات ولكنها طوعية إرادية اختارها الفرد بإرادته الحرة.

وترتكز النظرية التفاعلية الرمزية على المبادئ الآتية:

أ- التمييز بين نوعين من السلوك: الأول: السلوك الخاضع لسيطرة التقاليد والثانى: السلوك الواعى الموجه لتحقيق هدف معين من خلال وسائل معينة ويرى أنصار التفاعلية الرمزية أن هذين النوعين من السلوك يعبران عن وجود إتجاهين للتفاعل فى أى مجتمع من المجتمعات أحدهما يتجه نحو الثبات والآخر يميل إلى التغير والتعديل.

ب- أن الأساس المنهجى للتفاعلية الرمزية يعتمد على الإعتبارات الآتية:

1- ربط السلوك الكامن للفرد بالسلوك الظاهر، وعلى الباحث أن يبدأ بدراسة السلوك الظاهر أولاً للكشف عن السلوك الباطن الذى يعبر عن الرموز الذاتية للفرد.

2- أن يدرس الباحث السلوك من وجهه نظر الأفراد الذين يجرى عليهم الدراسة ويهتم بدراسة مظاهر التحول التى تنتج عن تفاعلات الأفراد فى المواقف المختلفة.

3- أن يحاول الباحث الربط بين المعانى والرموز التى يستخدمها الأفراد فى تفاعلاتهم مع مجالات الأنشطة المختلفة وعلاقاتهم الإجتماعية المختلفة فى الأسرة - العمل - مجالات الأنشطة النقابية والرياضية والدينية وغيرها.

4- أن يهتم الباحث بتحليل عناصر المواقف التفاعلية للأفراد بين الفاعل والفاعلين والوقت الذى يستمر فيه التفاعل بينهما.

5- أن يهتم الباحث بإبراز ظواهر التغير فى التفاعل وأختلافه بإختلاف المواقف المختلفة.

ولعل هذا الإتجاه يعتبر إتجاهاً مغايراً للإتجاهات الكلاسيكية التى فسرت التفاعل فى إطار النسق القيمى المعيارى انفصالاً راديكالياً عن الإتجاهات الكلاسيكية التقليدية فى علم الاجتماع المعاصر.

محاولة حل مشكلة العلوم الإنسانية.

تعتمد العلوم الإنسانية على المنهج الإستقرائى الذى يعتبر حجر الزاوية فى علم مناهج البحث العلمى بإعتبار أن الإستقراء فى العلم هو المعيار الذى يميز بين العلم واللاعلم، فهو منهج يتناول الظواهر الجزئية بواسطة الملاحظة والتجربة وإستقراء النتائج بهدف التحقيق من مدى صدق النظرية ومطابقتها للواقع، ولقد كان الإستقراء سببا من أسباب تقدم العلوم الطبيعية.

وترجع نشأة المنهج الإستقرائى فى تاريخ العلم إلى نهايات عصر النهضة، وبداية العصر الحديث حيث حل الإستقراء محل المنطق الأرسطى الذى ساد على الفكر فى العصور الوسطى. وتحرر العلم الحديث من سلطة أرسطو وسلطة الكنيسة ونتج عن ذلك ثورة أدت إلى توصل العلماء إلى قوانين تفسر الطبيعة على أساس العقل، وخاصة بعد الإكتشافات العلمية وإختراع الطباعة وأستخدام المنهج العلمى الذى يتناسب مع طبيعة التحولات التكنولوجية والعلمية.

ويعتبر «فرانسيس بيكون» "F.Becon" أول من وضع دعائم المنهج العلمى التجريبى على أساس المنهج الإستقرائى للوصول إلى القوانين العلمية التى تفسر الظواهر الإجتماعية. وتبعه فى هذا المجال فلاسفة المنهج العلمى فى العصر الحديث أمثال «كلويرنارد» و«وليام ويول» و«جون ستيورات مل».

ويرجع الفضل إلى «فرنسيس بيكون» فى تخليص الإستقراء من الشوائب الى علقت به وبلورته حيث دعا إلى ضرورة أن يتخلص الباحثون من الأخطاء التى تعوق الفكر فى البحث عن المعرفة عن طريق جانبين أساسيين من البحث العلمى أحدهما سلبى والآخر إيجابى.

والجانب السلبى هو الذى ينبه الباحث إلى الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها نتيجة للأوهام أو الأوثان التى تتمثل فى الجنس والكهف والمسرح والسوق. فهذه الأوهام تبعد الباحث عن الموضوعية والحيادية والخضوع لمبدأ العلية والحتمية الأمر الذى يؤدى إلى الوصول لقوانين خاطئة لا تتفق مع طبيعة القوانين الطبيعية المتعارف عليها.

والجانب الإيجابى يتمثل فى وضع القواعد الأساسية لجمع المعلومات عن طريق التجارب التى يستطيع الباحث عن طريقها إكتشاف أشياء فى الواقع لم يكن يفكر فيها

من قبل وبذلك يعتبر «بيكون» من أهم رواد الحضارة المعاصرة الذين ساهموا فى نهضة العلم بإتجاهه نحو النزعة العلمية كأساس لحل مشكلة العلوم الإنسانية، فالنزعة العلمية قد امتدت من العلم الطبيعى إلى جميع العلوم الأخرى، وكان أول من إستخدمها علم النفس، ونبه علماء النفس إلى ضرورة الإلتزام بها فى دراسة الإنسان وضرورة انتشارها فى دراسات وبحوث العلوم الإنسانية الأخرى حيث أن أى علم لا يلتزم بالنزعة العلمية يعتبر علماً سطحياً.

ولقد آثار فلاسفة المنهج العلمى المحدثون ثلاث مشكلات أساسية تواجه العلوم الإنسانية فى تطبيقها للمنهج الإستقرائى تمثلت فى: مشكلة السببية، مشكلة الإضطراد، ومشكلة الحتمية، ونشير إلى كل من هذه المشكلات بإيجاز.

1- مشكلة السببية:

تعد مشكلة السببية من المشكلات الراسخة فى التفكير الفلسفى قبل التفكير العلمى فهى مشكلة بديهية فى الحياة اليومية التى يعيشها الإنسان فيما يعرف بالحس المشترك.

وترجع الأصول الأولى لفكرة السببية إلى الفلاسفة الميتافزيقيين الأول الذين نظروا إلى أن كل ما يحدث فى الطبيعة يرتبط بعلاقة عليه، وطور أرسطو هذه الفكرة فى إطار عقلى خالص يفهم الوجود وكشف علل التغير فى الكون.

وفى العصور الوسطى ارتبطت فكرة السببية بالدين ونظر إليها الفلاسفة بإعتبارها العلة الفاعله بالمفهوم الأرسطى لتفسير ظواهر الكون أما فى العصور الحديثة فلقد تطورت الفكرة عند ديكارت حيث اعتبرها علاقة ضرورية فى تفسير ظواهر الطبيعة. ونظر إليها «بيكون» بأنها علاقة أضطراد لتفسير التغير فى ظواهر الطبيعة.

ولقد ظهرت إتجاهات رافضة لفكرة السببية فى العصر الحديث عند «توماس هوبز» و«ديفيد هيوم» حيث رفض «هوبز» جدوى الإستقراء واهتم بالمنهج الرياضى العقلى، وأتجه هيوم نحو التجريبية المتطرفة التى تؤكد على أهمية المذهب الحسى وأعتبر أن كل ما يخرج عن المنطق والرياضة والشعور الحسى يعتبر خرافة ومن الضرورى البحث عن السببية فى إطار الخبرة الحسية المباشرة.

2- مشكلة الإضطراد:

إرتبطت مشكلة الإضطراد بمشكلة التنبؤ فى مجال العلوم الإنسانية، وهى مسألة سيكلوجية تعنى تعاقب العلة مع معلولها. فعند ملاحظة الحادثة (أ) يعقبها فى أكثر الحالات الحادثة (ب). فإن تكرار حدوث (ب) هو نتيجة لحدوث (أ). وبذلك يرسخ فى ذهن الباحث الأعتقا بتوقع حدوث (ب) إذا حدثت (أ).

ولاشك أن التنبؤ بإضطراد الأحداث من نفس النوع فى كل زمان ومكان يرتبط بمشكلة السببية وإذا كانت السببية قد ثبت بطلانها وعدم جدواها فى البحث العلمى المعاصر نتيجة للنقد الذى وجه إليها وبالتالى لمشكلة الإضطراد فإن التنبؤ بحدوث الظاهرة على أساس السببية والاضطراد لا يكون صحيحا حيث أن توقع حدوث نتيجة معينة لعله ما قد تكون على العكس بما هو متوقع. وعلى سبيل المثال ما يمكن أن يلاحظ من أن الحيوانات الأليفة لا تتوقع أن من يقدم لها الطعام سوف يقوم بذبحها فى يوم ما.

ويعنى هذا أن الحكم بتنبؤ حدوث الظاهرة (ب) نتيجة لحدوث (أ) فى كل زمان ومكان أمر مرفوض فى المنهج العلمى المعاصر.

3- مشكلة الحتمية:

لقد نتج عن رفض السببية والإضطراد انهيار الحتمية والشك فى الاستقراء وجدواه فى المنهج العلمى ويتضح ذلك فى الأعتبارات الآتية:

أ- قيام ثورة على الحتمية تزعمها «أنشتين» فى نظريته عن النسبية رفض فيها الحتمية وأحل محلها نظرية الكوانتم. وانهارت الحتمية فى المنهج العلمى المعاصر عند أهم علماء المنهج المعاصر «كارل بوبر» الذى إعتبر الحتمية كابوساً مزعجاً ويرجع الفضل إليه لتخليص البشرية منها.

ب- ونتج عن انهيار مبدأ الحتمية أن أصبح الإستقراء ليس له ما يبرره حيث أن شواهد الطبيعة قد أصبحت قوانين ثابتة لا تتغير فى مجال الفيزياء وفى الحياة التى يعيشها الإنسان بوجه عام فقوانين الطبيعة الثابتة التى تصدق فى الماضى ليس من الضرورى أن تستمر فى المستقبل من الناحية المنطقية لأنها لا تتضمن وقائع

الملاحظة مهما تعددت. كما أن الجدل العلمى حول جدوى الاستقراء يدور فى حلقة مفرغة رفضها العلم الحديث والمعاصر برفضه لقوانين السببية والاضطراد والحتمية.

وبذلك أصبحت مشكلة الإستقراء من أكثر المشكلات البالغة التعقيد فى مناهج البحث العلمى المعاصر فهى مشكلة واجهت الفلاسفة والعلماء منذ عصر «هيوم» حتى يومنا هذا. وتعددت المواقف والإتجاهات فى نظر العلماء المحدثين والمعاصرين بين الرفض والتأييد.

وفى إطار هذه الإتجاهات المعارضة كانت أكثر الإتجاهات تأثيرا فى توجيه المنهج العلمى المعاصر نحو رفض الاستقراء بالمفهوم التقليدى يتمثل فى إتجاه فيلسوف العلم الحديث والمعاصر «كارل بوبر». رأى «كارل بوبر» "K. Poper" أن مشكلة الاستقراء تكمن فى نظرية العلم، فالعلم يرتكز على نظريات وفلسفة العلم هى منطقه وهذا المنطق يعتبر نظرية من نظريات العلم. وتتحدد مشكلة الاستقراء فى أمكانية بناء نظرية مميزة عن غيرها من نظريات العلم. والوصول لهذا الهدف يكون من الصعب تحقيقه لأن هناك من يصف المعرفة العلمية باللاعقلانية وإفتقارها إلى المبررات المنطقية التى تجعل العقل يرفض التسليم بها.

ولحل هذه المشكلة أعتبر «بوبر» المعرفة العلمية هى أرقى أشكال المعرفة وأكثرها تقدماً وأقدرها على حل المشكلات، وذلك كان من الضرورى أن تتميز عن غيرها من المعارف الموضوعية. وهذا لا يتحقق إلا برفض الخرافة الإستقرائية – على حد قوله – واتخاذ موقف نحو الاستقراء باعتباره المعيار الذى يميز العلم.

ويعنى هذا أن «بوبر» يؤكد وجهه نظر «ديفيد هيوم» فى ضرورة الإبتعاد عن المعتقدات الذاتية للباحث وقابليه النظريات العلمية للنقد الموضوعى بهدف تحديد موقف منها إما بالقبول أو بالرفض أو بالتعديل على أسس عقلانية.

وبذلك يكون «بوبر» هو أول من حاول حل مشكلة الأستقراء على هذه الصورة بوضع منهج جديد ليس فيه أستقراء.

محاولة «كارل بوبر» لحل مشكلة الاستقراء.

نظر (بوبر) إلى المعرفة والعلم نظرة كلية شاملة بإعتبار أن العلم يعبر عن مرحلة متقدمة من المعرفة، ورأى أن أى سلوك تسلكه الكائنات الحية بمستوياتها

الإنسانية ودون الإنسانية ما هو إلا محاولة لحل مشكلة تواجه الكائن الحى.

والبحث العلمى يبدأ بموقف الباحث نحو مشكلة محددة (م1) ثم يحاول إيجاد طريقة للحل بوضعها تحت الإختبار، ثم يناقش هذا الحل عن طريق نقضه للخطأ. ويستبعده. وعند إستبعاد الخطأ يظهر موقف جديد يحتوى بالضرورة على مشكلات أخرى وينتهى إلى المشكلة الثانية (م2).

وبذلك يذهب (بوبر) إلى أن الباحث يمكنه إقتراح عدد كبير من الحلول الممكنة، ويجب على الباحثين اللاحقين له إختبارها جميعا للوصول إلى أهم مشكلة تابعة للمشكلة الأولى (م2) وهكذا تسير المعرفة فى حلقات متتالية متصلة بحيث تبدأ المشكلة الجديدة من حيث تنتهى المشكلة السابقة له فى شكل إضطرادى يدل على التقدم المستمر والتخلص من الأساطير والخرافات.

ولعل هذه الصياغة لحل مشكلة المنهج فى البحث العلمى تمثل المنهج الواحد الذى تسير عليه التخصصات الدقيقة وتقرب الفوارق بينها وتؤدى إلى الأصالة فى البحث العلمى بحيث يلتزم كل باحث فى مجال تخصصى معين بمحاولة حل مشكلة بحثة بصدق وأصالة.

ولذلك رأى (بوبر) ضرورة أن يكون الباحث ملماً إلماماً دقيقاً بمشكلة بحثه وإلماماً تاماً بمشكلات البحث فى التخصصات القريبة الصلة بها، فالعالم فى معمله مثلا يجب أن يكون ملماً بالأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تحيط به فى العالم الذى يعيش فيه.

ويرفض (بوبر) النزعات الكلية والخيالية التى تحاول الوصول إلى الهدف دفعة واحدة، ويؤكد على ضرورة الأخذ بمبدأ الهندسة الإجتماعية الجزئية التى تعنى الإصلاح الإجتماعى بطريقة تدريجية عن طريق حل المشكلات الجزئية مشكلة. مشكلة وتوجية النقد خطوة. خطوة بدلاً من الإتجاهات الراديكالية التى تهدف إلى هدم القديم دفعة واحدة وإعادة البناء مثلما حدث فى الثورة الماركسية على الرأسمالية.

ولعل هذه المحاولة لحل مشكلة العلوم الإنسانية تؤكد على ضرورة الإهتمام أولاً بحل المشكلات الأكثر إلحاحاً والبدء بالبحث عن الأسباب والعوامل التى أدت إليها قبل محاولة حل المشكلة.

وتؤكد هذه المحاولة على أهمية النقد البناء فى عملية المعرفة بإعتباره حجر الزاوية التى يهدف إليها العلم المعاصر فى حل مشكلات المجتمع.

ومع ذلك يؤكد (بوبر) على مبدأ التواضع فى البحث العلمى حيث يحذر الباحثين من هاوية النزوع إلى الكمال فالخطأ لا مفر منه فى كل محاولة. ومن المستحيل وجود معرفة غير قابلة للخطأ لا فى العقل ولا فى الحس وفقاً لمبدأ أساسى فى فلسفة (بوبر) العلمية وهو (إستحالة اليقين) وضرورة الإتجاه نحو العقلانية النقدية.

مسار البحث العلمى فى ضوء منهج «كارل بوبر».

فى ضوء المنهج العلمى الذى حاول به «كارل بوبر» حل مشكلة العلوم الإنسانية يتحدد مسار البحث العلمى على النحو التالى:

1- يبدأ الباحث بإختيار مشكلة تثير اهتمامه للبحث العلمى يبدأ منها بحوثه (م1) وغالباً ما تكون مشكلة علمية واقعية أو مشكلة نظرية يصعب التحقيق منها بسهولة.

2- يختار الباحث من المعرفة العلمية السابقة موقف العلم من المشكلة وهذا يعنى أن نقطة البدء فى البحث العلمى تبدأ بالمشكلة وليس بالملاحظة أو التجربة فهى تمثل جزء من البناء المعرفى السابق وتشتق منه.

3- يطرح الباحث حلاً لإزالة الغموض الذى يحيط بالمشكلة والتعرف عليها عن طريق طرح الحل ونقده لمعرفة الصعوبات التى تواجه هذا الحل.

4- وفى هذه المرحلة يواجه الباحث مشكلات متعددة للتعرف على طبيعة المشكلة وتفرعاتها والمشكلات الجانبية المرتبطة بها وعلاقاتها بالمشكلات الأخرى حتى يمكنه إستخلاص الحل الملائم بإختياره الذاتى.

5- أثناء محاولة الحل قد تطرح حلول عديدة مستمدة من نظريات تحاول حل نفس المشكلة، وعلى الباحث فى هذه الحالة تفنيد وإستبعاد ما يمكن تفنيده من نظريات على أساس منطقى عقلانى حتى يصل إلى أفضل الحلول المناسبة.

ورأى (بوبر) أن النظرية الأفضل هى النظرية الأكثر قابلية للنفى فهى الأكثر موضوعية لأنها تهدف إلى حل المشكلة دون هدف إيديولوجى معين أو غاية تسعى

إليها. وبذلك يكون النقد منهجاً كافياً داخل المنهج العلمى لأنه قادر على تحديد النظرية الأفضل التى تنتهى بتحديد محاولة لحل المشكلة.

6- يتجه الباحث بعد ذلك إلى إستبعاد الخطأ حيث يحاول نقد فرضه الجديد وإيجاد الخطأ فيه - ولابد من إيجاد الخطأ - ومحاولة تفنيده وقد يكون الفرض قوياً يصمد أمام محاولات النقد أو قد يكون ضعيفا ينهار أمامها فالفرض العلمى ليس بمسلمات يقنع الباحث بصدقها.

7- فى هذه المرحلة يواجه الباحث صعوبة إمكانية حل المشكلة ككل، فيحاول حل جزء منها فقط ويعيد المحاولة أكثر من مرة حتى يمكن التوصل إلى درجة من التقدم العلمى لحل المشكلة لإتخاذ قرار حاسم إما بقبول النظرية أو رفضها أو إمكانية تعديلها.

8- تتحدد خطوات المنهج العلمى لإختبار النظرية وإستبعاد الخطأ فى أربع طرق أساسية هى:

أ- التأكد من إتساق النتائج بعضها ببعض منطقياً دون تناقص.

ب- تمحيص النظرية، هل هى إخبارية تأتى بجديد أم هى تحصيل حاصل؟

ت- التعرف على مدى إتساق النظرية مع النظريات الأخرى. هل هى نموذجاً نمطياً لها أم تضيف جديداً إليها؟

ث- إختبار النظرية تجريبياً عن طريق إستنباط النتائج المستنبطة منها.

يتضح من ذلك أن هذه الأساليب تسير وفق المنهج الإستنباطى وليس المنهج الإستقرائى، فعلى الرغم من الإستعانة بالملاحظة والتجريب، إلا أن معيار الإتفاق أو الإختلاف يهدف إلى قبول أو رفض النظرية المشتقة منهجياً ومنطقياً على أساس النقد المنهجى - وكلما كانت النتائج قابلة للنفى وبعيدة عن الواقع كلما كانت أكثر أهمية ومن السذاجة وضع نظرية يكتشف فيها الخطأ من منطوقها أو نتائجها القريبة.

وفى ضوء هذه الإعتبارات يجب على الباحث الأخذ فى الإعتبار أن نتيجة الإختبار مهما كانت إيجابية أم سلبية فإنه قد تعلم الكثير من حالة الفشل أو النجاح فيستفيد من الخطأ الذى وقع فيه فى حالة الفشل وفى حالة إكتشاف كذب نظرية فإن هذا يعنى صدق نقيضها... وهكذا حتى يتمكن الباحث من الحصول

عـلى أفضـل الحلـول لمشكلة بحثه.

9- وعندما يتوصل الباحث إلى مشكلة جديدة (م2) ينتهى إلى موقف جديد ليبدأ بها حلقة جديدة على النحو السابق.

وهذه هى الملامح الأساسية التى وضعها «كارل بوبر» لحل مشكلة الإستقراء بلا إستقراء.!؟ فالإستقراء فى نظره خرافة.

محاولة حل مشكلة العلوم الإنسانية فى المنهج العلمى المعاصر.

يعد معيار القابلية للإختبار والنفى أساساً حاسماً لمنطق العلم فى تحديد ما هو علمى وما هو لا علمى حتى لا تخضع المعرفة العلمية للأحكام التقويمية وأحكام الحس المشترك.

وإذا كانت هذه الخاصية تتحقق على الوجه الأكمل فى العلوم الطبيعية، فإنها لا يمكن تحقيقها بنفس الدرجة فى العلوم الإنسانية. ولكن يمكن الإستفادة منها كمبدأ تنظيمى لصياغة الفروض العلمية والحكم عليها بعيداً عن التحيز واللاموضوعية، ويكون معيار تقدم العلوم الإنسانية مرهوناً بمدى إقترابها من هذا المعيار.

وبذلك تكون قابلية الفرض العلمى للإختبار والنفى السمة المقننة التى يمكنها المواءمة بين التجريب والتنظير فى العلوم الإنسانية بهدف حل مشكلة التطابق بين النظر والواقع.

ويتحقق الهدف العلمى الذى تسعى إليه العلوم الإنسانية عن طريق الإبتعاد عن النزعات الكلية وخضوع كل مشكلة جزئية للنقد الإختبارى التجريبى التكذيبى ودراسة النتائج الغير مقصودة والغير مرغوبة فى السلوك بدلاً من التنبؤ الحتمى لها.

ويعنى هذا أن القانون العلمى فى العلوم الإنسانية يمكن وضعه فى صورة نافية تتمثل فى كل وجوه النشاط الإنسانى ومن أمثلة ذلك:

أ- فى المجال الإقتصادى: لا يمكن فرض الرسوم الجمركية على المنتجات ونقلل فى نفس الوقت من تكاليف المعيشة.

ب- فى المجال المهنى: لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة دون حدوث تضخم.

جـ- فى المجال السياسى: لا يمكن القيام بثورة دون أن ينتج عنها إتجاه رجعى.

وبذلك تكون الدقة العلمية المطلوبة هى الدقة التى يكون لها نتائج يمكن إختبارها جزئياً وليست المشروعات الإيديولوجية المفتوحة التى تخرج عن السيطرة فى العلوم الإنسانية كما هو الحال فى المشروع الثورى الماركسى.

وعلى هذا الإعتبار يبدأ البحث العلمى من فرض يتوصل إليه الباحث من المعرفة العلمية السابقة أو الخبرة والمعايشة. وعلى البحث أن يختار الفرض القابل للتكذيب (النفى) حتى يمكن تحقيق التقدم العلمى وبذلك يكون التطبيق العلمى ليس ضد المعرفة العلمية، بل هو دافع لها بإعتبار أن نفى النفى إثبات. وكلما تعددت التجارب فى البحث العلمى وتعددت النتائج تتحقق إمكانية تطبيق معيار القابلية للنفى فى مجال العلوم الإنسانية.

المنهج العلمى لتطبيق معيار القابلية للنفى فى مجال العلوم الإنسانية:

لقد واجهت العلوم الإنسانية جدلاً كبيراً حول الإستفادة من إمكانية تطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإجتماعية حيث أن العلوم الطبيعية قد تجاوزت العلوم الإنسانية إلى حد كبير فى تقدم مناهج البحث العلمى فيها.

وتمثل هذا الجدل حول رفض إمكانية رد العلوم الإنسانية إلى العلوم الطبيعية حتى تكون تابعة لها فى منهجها فمن الصعوبة بمكان خضوع الظواهر الإنسانية للبحث التجريبى الذى تخضع له العلوم الطبيعية فى دراسة ظواهرها، ومن الصعب تجميع البشر فى معمل التجارب مثلما يفعل علماء الفيزياء والكيمياء فى بحوثهم العلمية حيث أن المادة جامدة ثابتة تتفاعل بفعل فاعل بينما الحياة الإنسانية متغيرة تتأثر بعوامل الزمان والمكان وتتفاعل الكائنات البشرية بصور متباينة بإختلاف العصور وبإختلاف الجماعات الإجتماعية داخل البناءات المختلفة بفعل عوامل سيكولوجية وإجتماعية وثقافية وبيئية وغيرها.....

ولعل السبب فى سيطرة الإتجاه الردى فى مجال البحث العلمى للعلوم الإنسانية يرجع إلى سيطرة النظرية الميكانيكية التى نظرت إلى المجتمع على أنه آله تتكون من تروس والبشر هم عناصرها، وتتفاعل الكائنات البشرية فيها تفاعلاً آلياً وفقاً لمبدأ الحتمية الآليه وظهر الإهتمام فى النظريات الإجتماعية الحديثة نحو إمكانية قيام نظام إجتماعى جديد متأثرا بالعلم الجديد الذى يعبر عن وحده العلم ليكون بديلاً عن

الإتجاه الكلاسيكى القائم على مبدأ العلية (السببية).

ونتج عن تطور الإتجاهات العلمية الكلاسيكية والحديثة نزاعاً بين المعرفة الكلاسيكية والمعرفة الحديثة حول فكرة الموحد الجديد الذى يتطابق فيه منهج البحث العلمى فى دراسة الظواهر الإنسانية والطبيعية على السواء.

وتمثل هذا النزاع فى اتجاهين أحدهما يدافع عن وحدة العلم، والآخر يرفضها، وتزعم الإتجاه الأول «روبير بلانشية» وتزعم الإتجاه الثانى «جوزيف مارجيوس» فالإتجاه المدافع عن وحده العلم يؤكد على أن هذه الوحدة قد أصبحت واقعاً ملموساً فى الممارسة العلمية للعلم التجريبى المنطقى وأن لغة الفيزياء هى اللغة الواحدة للعلم الموحد حيث أنها تتميز بالخاصية الكلية الشاملة للطبيعة الفيزيائية فى كل زمان ومكان، ولعل هذا ما حدا بأوجست كونت إلى تسمية علم الإجتماع بعلم الفيزياء الإجتماعية فى بداية الأمر قبل أن يطلق عليه علم الإجتماع.

وفى ضوء هذه الإعتبارات يصبح مشروع «أوجست كونت» لمحاولة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية لا قيمة له فى الإتجاهات المعرفية المعاصرة التى تأثرت بمنهج «كارل بوبر» العلمى والذى عبر عنه فى كتابه الشهير «عقم المنهج التاريخى» /

أما الإتجاه المعارض لوحدة العلم فهو انعكاس طبيعى لتدعيم الدعوة التى حملت لواءها الوضعية المنطقية عند العلماء المعاصرين، والتى تمثلت فى آراء «جوزيف مارجيوس» فى كتابه «علم بغير وحده» حيث شن هجوماً شديداً على وحدة العلم وأكد أن هذه الوحدة أمر مستحيل لأن المشروعات العلمية ما هى إلا إنجازات إنسانية تتباين بإختلاف النظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها، فهى متعددة ومتباينة ولا يمكن لها أن تتوحد فى نموذج مثلما يتحقق ذلك فى العلوم الفيزيائية.

وبذلك يتضح أن العلم الحديث والمعاصر يرفض النموذج الواحد فى المنهج العلمى بإعتبار أن التقدم العلمى يرتبط بتشعب المعرفة الإنسانية ونشأة فروع جديدة مستقلة فى مختلف مجالاتها. وإتجهت الوضعية المنطقية نحو البحث فى إمكانية حل مشكلة العلوم الإنسانية فى ضوء تحقيق مبدأ الحيادية والموضوعية التى هى سمة العلم وفقاً لخاصيته المنطقية من حيث الإعتبارات الآتية:

1- ضرورة ربط الباحث بموضوع البحث فى إطار السياق الحضارى للبنيات الثقافية المختلفة فى ضوء نتائج البحث العلمى والتراث الفكرى المتراكم المعبر عن تطور العلم وتقدمه.

2- الإلتزام بمعيار القابلية للنفى فى البحث العلمى على أساس رسم حدود للمشروع العلمى لا تتجاوز حدود العلم للإخبار عن الواقع المحسوس.

3- التأكيد على ضرورة حل مشكلة العلوم الإنسانية فى الواقع الحضارى والثقافى للمجتمع وفى إطار التفاعل المستمر بين العلم والنسق الثقافى القيمى المميز لواقع الحياة ومتطلباتها وأهدافها فى كل زمان ومكان.

4- تأكيد الهوية الذاتية للشخصية المجتمعية، والإبتعاد عن السلبية فى مواجهة التحيزات الأيديولوجية للعلوم الإنسانية عن طريق اختبار النظريات والفروض العلمية القابلة للنفى التجريبى لتحقيق الأهداف المنشودة للعلم.

الإتجاهات المعاصرة لحل مشكلة العلوم الإنسانية.

لقد تبلورت الإتجاهات المعاصرة للنظرية الإجتماعية فكراً ومنهجاً حول إتجاهين متعارضين يمثلان النظريتين الكبيرتين فى علم الإجتماع الحديث والمعاصر وهما النظرية البنائية الوظيفية والنظرية المادية التاريخية والنظرية الأولى تؤكد على وحده العلم وفقاً لمنهج العلوم الفيزيائية، والثانية ترفض هذه الوحدة وتفندها. ويعنى هذا أن النظرية العلمية إما أن تعطى معرفة صادقة فى كل مكان وزمان ما لم يثبت العكس بحيث يكون حاصل ضرب ٢×٢ =٤ عند كل البشر بإختلاف الناس والجماعات والمجتمعات. وأما أن تكون المعرفة نسبية تعتمد على وجهة النظر الذاتية لشخص معين فى زمن معين أى نسبية زمانية ومكانية.

وحاولت الإتجاهات المعاصرة للنظرية الإجتماعية التوفيق بين هذين الإتجاهين المتناقضين كمحاولة لحل مشكلة العلوم الإنسانية والبحث عن مخرج لها. وتمثلت هذه الإتجاهات فى أفكار «جورج لوكاش» والمدرسة الألمانية المعاصرة فى علم الإجتماع التى إتجهت نحو تطوير الماركسية وتعرف بمدرسة (فرانكفورت) وكان لهذه المحاولات دوراً هاماً ومؤثراً فى تطوير النظرية والمنهج لعلم الإجتماع المعاصر فى المدارس الإجتماعية المختلفة فى الشرق والغرب وفى الولايات المتحدة الأمريكية

على وجه الخصوص.

ونعرض بإيجاز لإسهامات «لوكاش» و«مدرسة فرانكفورت» للتوفيق بين الإتجاهين المتعارضين فى نظريات علم الإجتماع المعاصر.

*** إسهامات «جورج لوكاش» (1885-1971)**

يعد «لوكاش» منظراً للماركسية فى بداية حياته العلمية ومدافعاً عنها، ولكنه إتجه نحو تطوير الماركسية ونقد الكثير من الفكر الماركسى فى كتاباته المتأخرة وحاول أن يوفق بين النظرية المادية التاريخية والنظرية الوظيفية البنائية.

يحاول «لوكاش» المزج بين الإتجاهين المتعارضين لوحده العلم فى إطار التمييز بين الكلى والجزئى ويرى أن المجتمعات الإنسانية فى مراحل تطورها تنتج أشكالاً متباينة من المعرفة، وهذه المعرفة ليست جميعها على صورة واحدة أو على درجة واحدة ويمكن التفاضل فيما بينها بحيث يكون هناك معرفة أفضل من غيرها. وأن معيار النظرية الصادقة هو درجة إحاطتها بالظواهر بدرجة أكثر شمولاً من غيرها ويعنى هذا أن المعرفة الحقيقية هى معرفة الكل وليس معرفة الجزء ولذلك يكون من الضرورى أن تكون معرفة المجتمع معرفة شمولية وليست جزئية.

ويرى «لوكاش» أن مفهوم الكلى هو أهم مفهوم فى النظرية الماركسية ولكن من الممكن للنظرية البنائية الوظيفية التى تؤكد على أهمية الجزء داخل النسق الكلى أن تكتسب معرفة كلية عن المجتمع. فالرأسمالية مثلاً هى فى ذاتها نسق يتجه نحو الكلية بإعتبارها أداة يمكنها التوسع والانتشار فى جميع أجزاء العالم كما أن المعرفة العلمية تتغير عندما تصبح جزءاً من معرفة أكبر منها، ولا يمكن القول بأن هناك معرفة صادقة كلية أو كاذبة كلية فهى دائماً ما تحتوى على جوانب صادقة وأخرى كاذبة.

ولقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية فى الحقبات القليلة الماضية إتجاهاً متزايداً بين المتخصصين فى علم الإجتماع نحو نقد وإعادة تقييم نظريات علم الإجتماع الكبرى وما تتضمنه من مضمون أيديولوجى يفسر ظواهر المجتمع ونظمه ومشكلاته، وحاولوا صياغة مجموعة من البدائل النظرية التى يمكن أن تحل محل النظريات التقليدية فى المجتمعات الغربية على وجه الخصوص وخاصة النظرية البارسونزية.

ومن أهم النظريات التى تعبر عن إحدى هذه البدائل هى نظرية التبادل الإجتماعى "Social exchange theory" التى تبلورت فى فكر «بيتربلاو» عن التبادل فى الحياة الاجتماعية. وهذه النظرية تعبر عن إتجاه فكر «لوكاش» فى إتجاهه التوفيقى بين النظرية الوظيفية البنائية والمادية التاريخية لحل مشكلة العلوم الإنسانية.

وترتكز فكرة التبادل الإجتماعى على مبدأ الأخذ والعطاء Take and give وهذه الفكرة ليست جديدة فى تاريخ الفكر الإنسانى حيث شغلت إهتمام فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون وأرسطو وتأثر بها فلاسفة النفعية فى العصر الحديث أمثال آدم سميث وريكاردو وجون ستيورات مل وجيرم بنتام حيث ربطوا بين مفهوم التبادل بمعناه المادى واللامادى. فالحياة الإجتماعية فى نظر أصحاب هذه النظرية لا تقتصر فقط على التبادل المادى لإشباع الحاجات الإقتصادية للإنسان ولكنها تمتد لتشمل الخدمات الإجتماعية والعواطف والأمن والنفوذ وغيرها من ظواهر التفاعل الإجتماعى بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

وفى إطار هذا المفهوم لتطوير نظريات علم الإجتماع المعاصر يؤكد (لوكاش) على أن التطور الإجتماعى التاريخى للمعرفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخبرة والتجربة التى يمر بها الإنسان والمجتمع فى مختلف مراحل التطور الإنسانى فالمعرفة هى التعبير عن الخبرة والممارسة الفعلية لتغيير الواقع الإجتماعى للبناء الإقتصادى عبر عصور التاريخ وهذه الوجهة من النظر تتفق مع النظرية الماركسية لبناء الفعل الإنسانى بدرجة أكبر من النظرية البنائية الوظيفية.

ولقد تبلورت أفكار «لوكاش» عن التبادل الإجتماعى حول منظورين أساسيين أحدهما مادى والآخر لا مادى وحاول تفسير علاقة المادى باللامادى فى إطار توفيقى يربط بين الكلى والجزئى فى آن واحد.

فالتفسير المادى لعملية التبادل الإجتماعى يقوم على أساس تحديد مقدار العمل اللازم بذله لانتاج مختلف السلع وهذا يحدد قيمة تبادل سلعة بأخرى. وهذا المقدار من العمل هو جزء لا يتجزأ من شبكة معقدة من العلاقات الإجتماعية تتمثل فى عملية تقسيم العمل فى المجتمع حيث أن الطريقة التى يوزع بها المجتمع القوة العاملة

منه على المهام المطلوب إنجازها تعبر عن شبكة من العلاقات القائمة بين الناس على أساس المصالح المشتركة.

والتفسير اللامادى (المعنوى) يرتبط أرتباطاً وثيقاً بالجانب المادى فعلى سبيل المثال يلاحظ فى النظام الرأسمالى تتحول شبكة العلاقات الإجتماعية إلى شبكة من علاقات التبادل بين الأشياء، وتصبح الأشياء ذات أهمية ضرورية فى حياة الإنسان لإشباع حاجته السيكلوجية والبيولوجية والإجتماعية وبذلك تصبح الأشياء المادية قوة تهيمن على الإنسان ومشاعره وأحاسيسه وعلاقاته الإجتماعية على أساس علاقات القيمة الإقتصادية للإشياء والقيمة المعنوية التى تخفى حقيقة العلاقات الإجتماعية وتهيمن عليها وبذلك تكون علاقة المادى باللامادى تمثل علاقة الكلى بالجزئى.

إهتم (لوكاش) بهذه الأفكار التى عبرت عن مفهوم «التشيؤ» Reification الذى يعنى تحول الصفات الإنسانية إلى أشياء جامدة تبعدها عن إنسانيتها الخالصة وتكسبها صفات غير إنسانية وهذه الفكرة تشكل نقداً أخلاقياً قوياً للنظام الرأسمالى بحيث يجعل منه نظاماً يحول البشر إلى أشياء يمكن أن تباع وتشترى ومثال ذلك ما يلاحظ فى علاقات الزواج حيث يقوم الزوج بشراء حاجاته البيولوجية والعاطفية والإجتماعية من المرأة مقابل إعالتها إقتصادياً على أدنى مستوى من المعيشة وقد يقوم الزواج على أساس المصلحة المادية من أحد الطرفين للإستفادة من الطرف الآخر كما يحدث أن يبيع العامل نفسه لصاحب العمل.

وفى إطار نقد «لوكاش» لظواهر التسلط والقهر فى النظام الرأسمالى يؤكد على أن العلاقات الإجتماعية والحياة الإجتماعية هما نتائج لعملية تطور وتغيير مستمر وأن النظر إلى هذه العلاقات فى إطار التشبيه بالعلوم الطبيعية يؤدى إلى إنفصال الجزئى عن الكلى الأمر الذى أدى إلى انفصال العلوم الإنسانية إلى أجزاء تمثلت فى علم النفس وعلم الإجتماع وعلم الإقتصاد والتاريخ والجغرافيا..... إلخ مع أن الحقيقة الخافية لطبيعة العالم الإجتماعى تكمن فى أن كل هذه الأجزاء تشكل كلاً واحداً وأن هذا الكل يواجه عملية تطور مستمرة وأن عملية التشيؤ والنزوع نحو المادية هو الذى يبعد الجزء عن الكل وتحقيق التكامل بينهما وتنتج عنه إنفصال النشاطات الإنسانية بعضها عن بعض وعن التنظيم الكلى الذى تستمد منه قوتها فالقانون منفصل عن

التنظيم الإجتماعى، والإنتاج الصناعى منفصل عن المنظمات الإجتماعية التى تدعم قوى الإنتاج البشرية - وبذلك ينقسم العالم إلى أجزاء منفصلة ولا يمكن للعلوم الإنسانية أن تحقق تقدمها فى ظل هذا التفكك والانفصال فهناك ضرورة للتكامل بين الجزئى والكلى.

* إسهامات مدرسة فرانكفورت.

لقد كانت أعمال «لوكاش» لا تتعارض مع الإتجاه الرومانسى فى نظريات علم الإجتماع المعاصر والتى سادت فى القرن التاسع عشر والعشرين، وهى فى نفس الوقت لا تعارض الرأسمالية وإنما تعارض ظواهر الاغتراب الإنسانى الذى نتج عن الثورة الصناعية. وسيطرة طبقة البراجوازية على طبقة البروليتاريا وظهور النزعة الفردية واختفاء كل المعانى السامية المرتبطة بالحياة الإنسانية حيث يعيش الناس فى عالم معقد لا يستطيعون فهم حقيقة الوجود الإنسانى فيه ولقد تبلورت هذه المعانى فى أفكار دور كايم عن الاغتراب الأنومى وأفكار كارل ماركس عن إغتراب العمل وكلاهما يعبر عن ظواهر اختلال المعايير فى المجتمع المعاصر.

وفى إطار هذه الإتجاهات الفكرية عبرت «مدرسة فرانكفورت» فى ألمانيا عن ظواهر التفكك الإجتماعى الماثل فى الحضارة المعاصرة ورأت أن العالم قد أصبح وحشاً الكترونياً يتغذى على أعضائه ويتلاعب بمصائرهم ويقضى على أى مقاومة تبدو منهم.

وتبلور فكر هذه المدرسة فى أعمال معهد فرانكفورت للأبحاث العلمية الذى اهتم بالبحث فى المشكلات التى نتجت عن الحرب العالمية الأولى والثورة الفلسفية فى روسيا والحركة النازية فى ألمانيا بزعامه (هتلر) ولقد عانى أصحاب هذه المدرسة من بطش السلطة السياسية على اتجاهاتهم النقدية فى البحث العلمى للنظم السياسية القائمة.

وتمثلت أفكار مدرسة فرانكفورت فى فكر ثلاثة من كبار علمائها وهم: «تيودور أدورنو» "T.Adorno"، وهربرت ماركوز "H. Marcuse"، وماكس هوركهايمر "M. Horkheimer". حيث ذهبوا إلى أن الرأسمالية التى إنتقدها «ماركس» لم يصبح لها وجود فى المجتمع المعاصر ولم يهتموا بتقديم تحليل بنائى بديل للنظرية

الماركسية وإنما اهتموا بإتجاهات عامة تتعلق بالوظائف العامة لمؤسسات إجتماعية مختلفة مؤكدين على أن نمو الرأسمالية قد أدى إلى تدخل الدولة للسيطرة على حياة البشر وأهميته الإستعمارية على النطاق العالمى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والصحية وغيرها. وكانت نظرية «ماركوز» من أكثر النظريات التى راجت شيوعا وشعبية فى المجال العلمى العالمى وأدت إلى قيام كثير من الثورات ضد الهيمنة الرأسمالية فى كثير من بلدان العالم.

وساهمت مدرسة فرانكفورت فى تطوير المنهج العلمى للعلوم الإنسانية على أساس الكشف عن الطريقة التى يهيمن بها النسق البنائى الوظيفى على مقدرات الشعوب الخاضعة لسيطرة إستعمارية فى جميع إنحاء العالم من حيث أسباب هيمنة النسق، وأسلوب دمج الثقافة الجزئية فى الثقافة الكلية للنسق المهنى، وتحديد نوعية الشخصية المجتمعية التى لا تقبل الهيمنة فقط بل وتسعى إليها بنفسها. وهذه الأساليب تعد هدفاً أساسياً لتحقيق الموضوعية والحيادية لحل مشكلة العلوم الإنسانية وإزدياد الوعى العلمى والقافى لدى الباحثين والمثقفين فى جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فقد تعرضت مدرسة «فرانكفورت» للنقد من جانب علماء الإجتماع الوضعيين ومن جانب الماركسيين فى محاولات الخروج من أزمة العلوم الإنسانية فى النظريات الإجتماعية المعاصرة.

ويعنى هذا أن إمكانية حل مشكلة العلوم الإنسانية قد أصبح أمراً عزيز المنال للوصول إلى الوفاق النهائى بين الإنسانية والمجتمع وهو وفاق مستحيل؟!!.

المصادر والمراجع:

1- المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Abraham, M. Francis,: Modern sociollogiccal theory, oxford university press, 1982.

2- Bblumer, Herbert,: Symbolic interactionism, perspective and Methads, Englewood cliffs, New Jersey, prentic-Hall Inc. 1969.

3- Cohen, percy,: Modern social theory, N.Y. Basic books. 1968.

4- Denzin, Normank: "symbolic interactionism and Ethnomethodology" in: Douglas J.D (eds) understanding every day life, London 1974.

5- Ekeh, peter p.: social exchange theory, the two traditions, Harvard university press, 1974.

6- Garfinkel, Harold, studies in Ethnomthodology, Englowood cliffs. N. J. perntic-Hall, 1967.

7- Zanden, James W. Vander,: the social experience, N.Y, Mc Graw-Hill 1990.

2- المصادر والمراجع العربية:

1- أحمد زايد، علم الإجتماع - النظريات الكلاسيكية والنقدية، مكتبة الأنجلو 1996.

2- بدوى عبد الفتاح، فلسفة العلوم، دار قباء 2000.

3- طلعت لطفى، كمال الزيات: النظرية المعاصرة فى علم الإجتماع، دار غريب 2000.

4- محمد غلوم، النظرية الإجتماعية، ترجمة كتاب إيان كريب، مجلة عالم المعرفة، ابريل، 1999.

5- يمنى الخولى: فلسفة كارل بوبر، الهيئة العامة للكتاب 1990.

6- يمنى الخولى: مشكلة العلوم الإنسانية، دار الثقافة 1996.